الاسميه قال حصلت مفهوماتها اولا ووضعت اسماء بازائها اقول كما صرح بذلك الشيخ الرئيس
في مباحث الجنس من كتاب الشفاء قال فيكون هي اقول اي هذه التعريفات التي هي تفاصيل لتلك
المفهومات التي وضعت الاسماء بازائها حدود واسمية للكليات لا رسوما اسمية لها نعم لو كانت الاسماء
موضوعة لمفهومات تلزم هذه المفهومات المذكورة في هذه التعريفات لكانت رسوما
اسمية لها قال وفي تمثيل الكليات اقول قد سبق انهم قد يسامحون فيذكرون النطق مثلا ويريدون
به الناطق والمص ترك المسامحة تنبيها على تلك العادة قال لا يصدق على افراد الانسان بالمواطاة
اقول بل النطق يصدق على افراده اعني نطق زيد ونطق عمرو ونطق خالد بالمواطاة فيكون كليا بالقياس
اليها واما بالقياس الى افراد الانسان فلا نعم اذا اشتق منه الناطق او ركب منه ذو كان ذلك المشتق
او المركب كليا بالقياس الى افراد الانسان لحمله عليها بالمواطاة وقس عليه الضحك والمشي ونظائرهما
وبعضهم جعل الحمل ثلثة اقسام حمل المواطاة وحمل الاشتقاق وحمل التركيب ولما كان مؤدى الاخيرين
واحدا كان جعلهما قسما واحدا اولى قال فيكون اقسام الكلي سبعة على ما يقتضيه التقسيم الاخير اقول
هذا بناء على الظاهر لان المقسم يجب ان يكون معتبرا في كل واحد من اقسامه فاللازم اذا قسم الى خاصة
وعرض عام فالقسمان هما اللازم الذي هو الخاصة واللازم الذي هو عرض عام والمفارق اذا قسم
اليهما كان القسمان المفارق الذي هو الخاصة والمفارق الذي هو عرض عام فالخاصة والعرض العام
اللذان وقعا قسمين للازم غير الخاصة والعرض العام اللذين وقعا قسمين للمفارق فاقسام
الكلي الخارج اربعة على ما يقتضيه ومن اراد حصره في قسمين وجب عليه ان يقسمه اولا الى الخاصة
والعرض العام ثم يقسم كل واحد منهما الى اللازم والمفارق فيطرح انحصار الكلي في خمسة اقسام
وقد يعتذر للمص بان اللازم انقسم الى الخاصة والعرض العام باعتبار الاختصاص بماهية
واحدة وعدم الاختصاص بها والمفارق انقسم اليهما بهذا الاعتبار ايضا فعلم ان مفهوم
الخاصة في اللازم والمفارق ما يختص بماهية واحدة وان مفهوم العرض العام فيهما ما لا يختص
بماهية ما لا يختص بماهية فيهما وعرفا فعلى هذا يرجع محصول الاقسام الاربعة الى معنيين مطلقين

يوجد كل منهما في اللازم والمفارق فصار الكلي الخارجي منحصرا فيهما فان لوحظ ظاهر التقسيم كان
الاقسام اربعة وان لوحظ محصل تلك الاقسام رجعت الى اثنين فالشارح نظر الى الظاهر وحكم
بعدم صحة التفريع والمص نظر الى ذلك الاقسام في الحاصل فلذلك فرع على التقسيم الانحصار في الخمسة
قال الفصل الثالث في مباحث الكلي والجزئي اقول ذكر الجزئي ههنا على سبيل التبعية اذ
قد سبق ان ليس لصاحب هذا الفن غرض متعلق بالجزئيات فلا يبحث له عن احوال الجزئي لكنه
ليتصور مفهومه اعني الحقيقي الذي مضى والاضافي الذي سيذكره ويتبين النسبة بين مفهوميهما
تتميما للتصوير وربما يبين النسبة بين الاضافي والكلي ايضا توضيحا لتصويره قال اما ان يكون
ممتنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه اقول هذا الامكان هو الامكان العام مقيدا بجانب
الوجود فيقابل الممتنع كما ذكره ويساوي الواجب كما سيذكره اعني قوله والاول كالباري تع فلا يتجه ان
يقال ان اراد الامكان العام كان مساويا للممتنع لا مقابلا له وان اراد الامكان الخاص فلا يندرج
تحته الواجب والحاصل ان الكلي اما معدوم في الخارج وهو قسمان ممتنع الوجود فيه وممكن الوجود فيه
واما موجود فيه واما موجود غير متعدد الافراد وهو ايضا قسمان واما موجود متعدد الافراد وهو
ايضا قسمان فانحصر اقسام الكلي في ستة قال كالكواكب السيارة والنفس الناطقة اقول هذان
المثالان لان الكلي المتساوي الافراد وعدم المتساوي وما وقع في المتن من الكواكب السيارة والنفوس الناطقة
فمثال لافراد الكليين المذكورين قال على مذهب بعض اقول يعني على مذهب من قال بقدم
العالم فان النفوس المجردة من الابدان غير متناهية العدد عنده قال فانه لو كان المفهوم من
احدهما اقول اي الحيوان والكلي فانه اذا ظهر التغاير بين مفهوميهما ظهر التغاير بين كل منهما وبين
المجموع المركب منهما ايضا والحاصل ان مفهوم الحيوان اعني الجوهر القابل للابعاد النامي الحساس
المتحرك بالارادة امر يوصف في العقل حال اعتباره في كونه غير مانع من الشركة فيه هذا العارض
المسمى بالكلية الى وكذا الموصوف في العقل كبياض للثوب في الخارج اليه فاذا اشتق من
البياض الابيض المحمول بالمواطاة على الثوب كان معروض هو الثوب وعارض هو مفهوم الابيض
هناك م

Copyright © King Saud University